

السياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1962م).

The French Financial policy in Algeria (1830-1962)

د. رياض بودلاعة (*)

قسم العلوم الإنسانية ، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر ، riadboudelaa@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/ 05 تاريخ القبول: 2021/07/ 24 تاريخ النشر: 2021/10/ 09

مثلت السياسة المالية الفرنسية التي طبقت في الجزائر إبان فترة الاحتلال عنصرا بالغ الأهمية من عناصر السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف إلى ترسيخ الوجود الفرنسي في الجزائر و إخضاعها للفئة الكولونيالية و فتحها أمام الاستغلال الرأسمالي . ويهدف هذا المقال إلى إبراز مختلف المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر، والعوامل المختلفة التي تحكممت في تبين هذه السياسة طيلة فترة الاحتلال و التعريف بمختلف المؤسسات والمجالس المالية التي أقيمت في الجزائر لإدارة مالية البلاد، و إبراز الطابع العنصري لهذا النظام المالي الذي جاء لخدمة الفئة الكولونيالية على حساب المجتمع الجزائري .

الملخص

الكلمات الدالة: السياسة المالية، الاستقلال المالي للجزائر، المجالس المالية، بنك الجزائر، الضرائب العرية.

Abstract :

The French financial policy that was applied in Algeria during the occupation period represented a very important element of the colonial policy, which was aimed at consolidating the French presence in Algeria, and subjecting it to the colonial category and opening it up as for capitalist exploitation. This article aims to highlight the various stages that the financial policy went through in Algeria, and the various factors that governed the variation of this policy throughout the occupation period, identifying the various financial institutions and councils that were established in Algeria to manage the country's finances, and highlighting the racist nature of this financial system that came To serve the colonial category at the expense of the Algerian society.

Keywords:

Financial policy , financial independence of Algeria, ,financial councils ,Bank of Algeria, Arab taxes.

1. مقدمة:

* المؤلف المرسل.

بعد نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830، بدأت سلطات الاحتلال في تطبيق سياستها الاستعمارية المتعددة الأبعاد لفرض هيمنتها على البلاد ، ومنها السياسة الاقتصادية والمالية التي اعتمدها كأداة لترسيخ مشروعها الاستعماري - الاستيطاني، وكان لهذه السياسة المالية دورا هاما في تجسيد هذا المشروع والتمكين له على أرض الجزائر . و قد تميزت هذه السياسة المالية بالتباين من فترة إلى أخرى ، حيث تراوحت بين دمج إيرادات ونفقات الجزائر في الميزانية الفرنسية تارة وإعطاء الجزائر الاستقلال المالي تارة أخرى ، ولئن كانت مرحلة الاستقلال المالي 1900-1956م، هي المحطة الأهم في هذه السياسة المالية إلا أن الدراسة المتفحصة للمحطات التي سبقتها ، هي كذلك لا تقل أهمية في فهم الدور الذي لعبته في ازدهار الاقتصادي الكولونيالي ، وحالة الفقر والبؤس التي صار عليها المجتمع الجزائري . فما هي المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر (1830-1962م)؟ و بما تميزت كل مرحلة من هذه المراحل ؟ وما هي مؤسسات وهيكل النظام المالي في الجزائر ؟ وهل تطورت مع تطور السياسة المالية ؟ وما الموارد المالية التي مؤلت نشاط المستعمرة ؟ وما هي آثار و انعكاسات هذا السياسة المالية على فئة المعمرين و على المجتمع الجزائري؟

وسأتناول هذا الموضوع وفق الخطة الآتية :

- مراحل السياسة المالية في الجزائر (1830-1962)
- هيكل ومؤسسات النظام المالي
- الموارد المالية في المستعمرة
- آثار و انعكاسات السياسة المالية الفرنسية في الجزائر.
- خاتمة

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- التعريف بالسياسة المالية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية في الجزائر إبان فترة الاحتلال

- إبراز مختلف المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر، والعوامل المختلفة التي تحكم في تباین هذه السياسة المالية طيلة فترة الاحتلال
- التعريف بمختلف المؤسسات والمجالس المالية التي أقيمت في الجزائر لإدارة مالية البلاد
- إبراز الطابع العنصري لهذا النظام المالي الذي جاء لخدمة الفئة الكولونيالية على حساب المجتمع الجزائري .

2. تعريف السياسة المالية

تعد السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية ، فهي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، وهي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد ¹.

وتعرف كذلك " بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام ، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة ، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة " ². كما تعرف أنها "مجموعة القواعد والأساليب والوسائل ، والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة " ³. ومن خلال هذه التعاريف يتبين أن الهدف من السياسة المالية عند الاقتصاديين هو خدمة المجتمع وتنميته ، غير أن واقع الحال بالنسبة للسياسة المالية التي طبقتها الدول الاستعمارية في المستعمرات خلال القرن التاسع والنصف الأول من القرن العشرين يكشف لنا أن الهدف منها هو استغلال

شعوب المستعمرات ومواردها الاقتصادية لخدمة الفئات الأوروبية التي استوطنت هذه البلاد و دعم اقتصاديات الدول الاستعمارية.

3. مراحل السياسة المالية في الجزائر (1830-1962)

تباينت السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر بحسب التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفتتها كل من فرنسا و الجزائر المستعمرة ، حيث مر النظام المالي في الجزائر إبان فترة الاحتلال بعدة مراحل، وكان " جوزيف بودو " (Joseph Boudot) من أوائل الدارسين لتطور هذا النظام المالي في أطروحته الموسومة النظام المالي للجزائر، غير أن هذه الدراسة توقفت في نهاية القرن التاسع عشر عند تأسيس المندوبيات المالية عام 1898م⁴، أما ثاني أهم دراسة والتي اشتملت على كامل فترة الاحتلال فكانت لـ " كلود كولو " (Claude Collot) الذي قسم النظام المالي الذي عرفته الجزائر إلى أربعة مراحل هي: فترة التردد (1834-1845م)، فترة دمج ميزانية الجزائر في الميزانية الفرنسية (1845-1900م)، فترة الاستقلال المالي (1900-1956م) حيث جاء قانون 19 ديسمبر 1900م وأعطى للجزائر استقلالها المالي، فترة الدمج من جديد (1956-1962م) بفعل ضرورات حرب الجزائر⁵.

1.3 فترة التردد (1834-1845)

يعود تنظيم المصالح المالية بالجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية إلى سنة 1834⁶، حيث وزعت الصلاحيات المالية بين ثلاث أشخاص : الحاكم العام، المشرف المدني (L'intendant civil)، ومدير المالية.

- الحاكم العام: يُعد كل سنة الميزانية (مداخيل و مصاريف جزائر)، ثم يقدمها إلى وزير الحرية ، ويرسل كذلك الحسابات العامة للمداخيل والمصاريف إلى نفس الوزارة.
- الأمر بالصرف: هو المشرف المدني (المشرف الإداري في بعض الترجمات - كتاب جوليان-) مكلف بتنفيذ المهام التي يقرها مدير المالية.
- مدير المالية: مكلف بتحصيل الضرائب وبالوعاء الضريبي ، ومراجعة ومراقبة كل الصناديق العامة.

غير أن تثبتت نظام المحاسبة الجزائرية تأخر إلى غاية إصدار أمرية 21 أوت 1839م ، التي حددت نفقات الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية (ذات الطابع المحلي) والنفقات الواقعة على عبء الخزينة و المداخيل المحملة على ميزانية المتروبول من جهة أخرى⁷. وبناءً على هذه الأوامر والقرارات التي نظمت النظام المالي في الجزائر ، قسم " جوزيف بودو " (Joseph Boudot) هذه الفترة إلى مرحلتين ، هما: مرحلة التنظيم من 1830 إلى 1839م ، ثم مرحلة الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية من 1839 إلى 1845م⁸. لكن هذا النظام لم يدم طويلا ، فقانون المالية لعام 1844 وضع مبدأ الإلحاق بميزانية الدولة للمداخيل والنفقات بما فيها ذات الطابع المحلي والبلدي، فجاءت مرحلة إدماج الميزانيات⁹.

2.3 فترة دمج الميزانيات (1845-1900)

عرفت هذه الفترة عمليات الدمج التدريجي للمصالح المالية العمومية الجزائرية في المصالح المالية المركزية بفرنسا، وكانت البداية بإصدار أمرية 17 جانفي 1845م التي نصت على أنه ابتداء من 1 جانفي 1846م كل المصاريف و المداخيل في الجزائر باستثناء ذات الطابع المحلي والبلدي ، تلحق بميزانية الدولة¹⁰. وقد اختلف إعداد وتحضير هذه الميزانية وتوزيعها على الميزانية الفرنسية بين عدة مراحل :

- المرحلة الأولى: تميزت بالمركزية (1845-1860)، حيث يتم تحضير الميزانية وتدمج في مصالح وزارة الحرية، كما أدمجت في وزارة الجزائر خلال الفترة مابين (1858- 1860)¹¹. و شهدت هذه الفترة كذلك بداية تطبيق اللامركزية بالنسبة للميزانية المحلية ، حيث ميزت أمرية 17 جانفي 1845 بين المصاريف الواقعة على عاتق الخزينة والمصاريف الواقعة على عاتق المستعمرة ، وظهر مصطلح « ميزانية محلية وبلدية » بدل مصطلح « ميزانية كولونيالية» وصار جزء من المداخيل يصرف من خلال البلديات ، ثم العمالات ابتداء من 1858 إثر تزويد العمالات الجزائرية الثلاث بمجالس عامة بناء على أمرية 17 أكتوبر 1858، حيث تعد ميزانية كل عمالة بالتوافق بين عامل العمالة وقائد المنطقة العسكرية ، وبعد أن تعرض للمداولة والتصويت في المجلس العام للعمالة ، تصدر بمرسوم إمبراطوري¹².

- المرحلة الثانية: الاستقلال المحدود (1860-1881)، تعد الميزانية خلال هذه المرحلة من قبل الحاكم العام بمساعدة المجلس الأعلى (ضم 22 عضوا - 16 موظف و 6 مستشارين)، ثم يرسلها إلى وزارة الحربية الفرنسية التي تدمجها في ميزانيتها، ثم صارت تحول إلى وزارة الداخلية الفرنسية منذ سنة 1871، إثر استبدال الحاكم العام العسكري بحاكم عام مدني.

- المرحلة الثالثة: العودة إلى المركزية من جديد، وهي تمثل مرحلة الإلحاق (1881-1900)، فصارت المصالح والإدارات الجزائرية تابعة مباشرة للوزارات في فرنسا، وأصبحت الجزائر ليست وحدة، بل تجمع لثلاث عمالات فرنسية، فهي لا تملك شخصية معنوية، ولا ممتلكات، ولا ميزانية، فكل وزير يوجه المصالح الجزائرية، كما ينظم ويوجه خدمات دائرته الوزارية في فرنسا. غير هذا أن النظام سرعان ما أظهر سلبياته، فأعاد الحاكم العام " تيرمان" TIRMAN سنتي 1886 و 1891 طرح فكرة ميزانية منفصلة حيث يمكن من خلال فوائضها ضمان قرض يسمح بتغطية تكاليف الأشغال الكبرى (السكك الحديدية، الموانئ، الطرقات)، ولكن الفكرة رفضت لتعارضها مع مبدأ وحدة الميزانية رغم إثارتها للنقاش داخل البرلمان. وفي عام 1896 م أعادت الحكومة تنظيم الإدارة العليا للجزائر، وتمت العودة إلى النظام القديم؛ حيث تعد الميزانية من قبل الحاكم العام بعد استشارة المجلس الأعلى، و ترسل إلى وزارة الداخلية التي تدمجها في ميزانية المصالح. ثم جاءت أوامر 1898 التي وسعت في صلاحيات الحاكم العام و أسست المندوبيات المالية التي سوف تدعى لإعطاء رأيها في إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وهو ما تم سنة 1900م¹³.

3.3 مرحلة الاستقلال المالي (1900-1956)

تضمن عرض مقترح الميزانية الجزائرية المقدم للتصويت المبدئي في مارس 1900 بالبرلمان الفرنسي، نمطين من الميزانية:

- إعطاء الجزائر ميزانية محدودة: لا يوضع على عاتقها إلا جزء صغير من النفقات، ويتم تقاسم الإيرادات بين فرنسا والجزائر، على أن توازن فرنسا الميزانية بواسطة إعانات.
- إعطاء الجزائر ميزانية كاملة: تتضمن كل الإيرادات والنفقات.

وبعد التصويت نال المقترح الثاني الأغلبية ، ليتم التصويت بصفة نهائية في 19 ديسمبر 1900 على القانون الذي نص على تأسيس ميزانية خاصة للجزائر¹⁴ ، وأعطت المادة الأولى لهذا القانون الشخصية المادية للجزائر، فهي تستطيع أن تمتلك ممتلكات ، تنشئ مؤسسات إدارية ذات منفعة كولونيالية ، وتمنح مشاريع السكك الحديدية أو الأشغال العمومية الكبرى ، وكذلك التعاقد على القروض ، ويمثل الحاكم العام الجزائر في قضايا الحياة المدنية¹⁵ ، ليدخل النظام الجديد حيز التطبيق في جانفي 1902، بعد صدور مرسوم ينظم مصلحة الخزينة والنظام المالي، وفي سنة 1903 صدر قانون يعطي لأقاليم الجنوب ميزانية منفصلة يقوم بتحضيرها الحاكم العام ، على أن تصبح واجبة النفاذ بواسطة مرسوم لوزير المالية الفرنسي. وقد بقيت ميزانية الجزائر إلى غاية 1945، تعد من قبل الحاكم العام ، ثم تصوت عليها المندوبيات المالية ، ثم المجلس الأعلى للحكومة، قبل أن يصوت عليها البرلمان في باريس نهائيا. وبعد نهاية الحرب عام 1945، تم إلغاء المجالس المالية القديمة وتعويضها بمجلس وحيد له نفس الصلاحيات عرف : بالمجلس المالي . ثم نص قانون الجزائر (دستور 20 سبتمبر 1947) على تأسيس مجلس له نفس صلاحيات المجالس المالية السابقة. ثم جاء مرسوم 1950، وحدد النظام المالي، وبذلك عزز النصاب الاستقلال المالي للجزائر، وأعطيا لميزانيتها صفة وطنية خالصة، غير أن حرب التحرير دفعت ابتداء من 1956 إلى العودة للميزانية المحدودة¹⁶.

4.3 التطور اتجاه الإدماج (1956-1962)

تحت ضغط حرب التحرير، و المجهود المالي المعتبر للحكومة الفرنسية على الصعيدين العسكري والاقتصادي، تمت عملية تقليص الاستقلال المالي للجزائر على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: امتدت من 1956-1959، وتم فيها الإبقاء على الهياكل السابقة مع إعطاء الحاكم العام صلاحيات خاصة ، فصارت ميزانية الجزائر تفرض بدل أن يتم التصويت عليها . حيث نص مرسوم حل مجلس الجزائر في 12 أفريل 1956، على إعطاء صلاحيات المجلس إلى الحاكم العام ، فصار هو الذي يعد الميزانية ويقررها ، لتصبح نافذة بواسطة قرار يصدره رئيس المجلس . كما أعطيت له صلاحيات تحديد الضرائب وإقرارها ، واضطرت الظروف

الحكومة الفرنسية إلى أن تحول نفقات الجزائر التي تغطيها إعانات المساعدة المخصصة لتوازن الميزانية، إلى ميزانية الدولة، ونصت على ذلك في قانون المالية الصادر في 30 ديسمبر 1956. - المرحلة الثانية : إعطاء الجزائر ميزانية محدودة ، لا تضع على عاتق الجزائر إلا جزء من النفقات كما أن هذه الميزانية الخاصة ، تقدم بموجب قانون 2 جويلية 1959 مباشرة إلى البرلمان الفرنسي ليصادق عليها ويصدرها بمثل الإجراءات التي هي مخصصة للميزانية الفرنسية . ثم جاء مشروع قسنطينة وعزز إدماج النفقات الجزائرية في الميزانية الفرنسية ¹⁷.

4. مؤسسات النظام المالي في الجزائر المستعمرة .

بهدف تجسيد السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر، استحدثت السلطات الفرنسية مؤسسات إدارية ومجالس تمثيلية تتولى إدارة الشؤون النقدية و المالية في المستعمرة.

4. 1 مؤسسات الإدارة المالية

- **الخزينة العامة:** كانت مدمجة مع إدارة البريد خلال الفترة الممتدة ما بين 1830-1848م ، وفي سنة 1848 صارت تابعة لوزارة المالية رأسا ولما أعلن الاستقلال المالي الجزائري في ديسمبر 1900م ، أصبحت الخزينة العامة مستودع الميزانية الجزائرية كلها، وكانت موضوعة تحت رقابة الحاكم العام وتتبع وزارة المالية ويرأس الخزينة العامة القابض العام وهو رئيس محتسي الدولة والناظر الأعلى على الميزانية الجزائرية التي تقبض وتصرف تحت مسؤوليته ، وله قابض عام نائب في مدينة الجزائر ووهران و عنابة. ورئيس المحاسبات في الجزائر وعدة موظفين في أنحاء البلاد، وكل محاسبات الجزائر موضوعة تحت مراقبة المراقب العام للمالية الجزائرية ¹⁸.

- **إدارة المالية :** تتولى هذه الإدارة جمع أموال الضرائب والإتاوات وكل مداخيل البلاد ومنها توزع ويرأس هذه الإدارة المراقب العام للمالية ، وتمتاز هذه الإدارة بوجود نوعين من الموظفين فيها : الموظفون الفرنسيون الذين يردون عليها من وزارة المالية الفرنسية ، ول هؤلاء مراكز ممتازة وسلطة الحاكم العام عليهم ضعيفة جدا وهم تابعون من حيث المرتب والترقيات للنظام الفرنسي ، والموظفون الجزائريون وهم يشغلون مراكز ثانوية والحاكم العام هو الذي يسميهم في مناصبهم وله عليهم الحق المطلق. ولإدارة المالية عدة فروع عامة هي :

إدارة التسجيل وأملاك الدولة والطابع : أغلب موظفي هذه الإدارة من فرنسا ووظائفها الدنيا بأيدي الفرنسيين الجزائريين ووزارة المالية في فرنسا تراقب هذه الإدارة من تقاضي أحر التسجيل والطابع والرهن وغير ذلك على نفس النسبة الموجودة في فرنسا و الحاكم العام هو المسؤول عن سير الإدارة وانتظامها.

إدارة الضرائب المختلفة : هي عبارة عن قبضة عامة تتعلق بكل الضرائب ، يعين موظفوها بواسطة امتحان ، والحاكم العام هو الذي يعين مراكزهم ويرقيهم ، ويقرر لهم العقوبات . وفي الجزائر مكاتب عديدة لإدارة الضرائب المختلفة ، يتولى كل مكتب منها مدير وظيفته قبض سائر الضرائب والإتاوات الدولية والبلدية والعمالية (العملات) ، وهو الذي يتولى أعمال المالية في البلديات العاملة التي لا تتجاوز مداخيلها 50 ألف فرنك وكذلك مالية المناطق البلدية المترجة والمناطق البلدية الأهلية مهما كانت مداخيلها.

إدارة الضرائب القارة: أنشئت في الجزائر في 8 ماي 1872 يعمل بها موظفون بنفس النمط السابق ، وتشغل بكل ما يختص بالضرائب الشخصية القارة ، وللحاكم العام بها سلطة واسعة منذ يوم 13 جويلية 1911 حيث أصبح له حق النظر في المطالب المتعلقة بحذف أو تخفيف المطالب الزائدة ، وهي الخطايا والغرامات التي تفرض على دافعي الضرائب الذين لم يرضخوا لنصوص القوانين ؛ بشرط أن تكون تلك الخطايا والغرامات فوق الألف فرنك ودون الخمسة آلاف .

إدارة الجمارك : وظيفتها تنفيذ القوانين الحكومية المتعلقة بمراقبة الصادرات والواردات من البضائع والمنتجات عن طريق البحر والبر واستخلاص الأذء على ما يدفع منها أذء، وهي موضوعة تحت سلطة الوالي العام ويرأسها مدير للجمارك مستقر في مدينة الجزائر¹⁹ . وقد لعبت السياسة الجمركية التي طبقتها فرنسا في الجزائر دورا رئيسا في ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا وتوجيهه ليكون مكملا للاقتصاد الفرنسي ، فقد قامت في بداية الاحتلال بخلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وبالحصول تونس والمغرب ، و حصرت التعامل التجاري في الأسواق الفرنسية فقط ، ولتلبية رغبات المستوطنين وتطبيق

سياسة الإدماج لصالحهم أصدرت السلطات الاستعمارية في عهد الحاكم العام " راندون " قانون 11 جانفي 1851م الذي ألغى الحواجز الجمركية وسمح للسلع الجزائرية بالدخول إلى فرنسا دون رسوم جمركية مع فرض رسوم على كل السلع التي تدخل إلى الجزائر من الأسواق الخارجية بمثل الرسوم التي تفرض عند دخولها إلى فرنسا ، ثم صدر قانون 29 ديسمبر 1884 الذي نص على الوحدة الجمركية بين فرنسا والجزائر²⁰ .

- **بنك الجزائر**: أسس بموجب قانون أصدره البرلمان الفرنسي في 4 أوت 1851م ، وهو بنك للإيداع والتداول والسحب، مقره الجزائر العاصمة، أعطي طابع شركة ذات أسهم (société anonyme) برأسمال قدره ثلاث ملايين فرنك ، موزعة على ستة آلاف سهم (500 فرنك للسهم)، على أن تقدم له الدولة تسبيق قدره 1 مليون فرنك ، بما يوازي ألفي سهم ليبدأ مزاوله نشاطه ، وخص باستثناء دون غيره من البنوك الأخرى ، وهو حق إصدار الأوراق المالية²¹ ، ثم مد مجال عمله إلى تونس عام 1904 وكان له دور كبير في تقسيم القروض الفلاحية ، مما جعله يلعب دور هام في اقتصاد شمال إفريقيا²² . كما فتحت بنوك ومصارف أخرى في الجزائر لتقديم الخدمات للمعمرين والاستفادة من الفرص الاقتصادية ومنها الشركة المرشيلية التي تكونت عام 1865، وقرض ليون الذي فتح فرعاً له عام 1878، والقرض العقاري الفرنسي الذي تأسس كفرع عام 1880، والشركة العامة التي ظهرت سنة 1884²³ .

2.4 المجالس التمثيلية

لقد تطلبت عملية إدارة الشؤون المالية للجزائر المستعمرة وفقاً للتطورات السياسية والإدارية التي شهدتها الجزائر، توظيف تلك المجالس التمثيلية (المعينة أو المنتخبة) التابعة للنظام الإداري المستحدث في الجزائر ، وهي : المجالس البلدية ، المجالس العامة في العمالات ، المجلس الأعلى للحكومة ، المندوبيات المالية ، المجلس المالي ، ثم برلمان الجزائر . وهي المجالس التي لها صلاحيات المداولة على مشاريع الميزانيات سواء على المستوى المحلي أو على مستوى المستعمرة. ومن أبرز هذه المجالس في إدارة الشأن المالي :

- **المجلس الأعلى للحكومة :** يتمثل دوره في مساعدة الحاكم العام ، و كان يتشكل فقط من رؤساء المصالح الرئيسة ومندوبي المجالس العامة ، بناء على مرسوم 11 أوت 1875م ، غير أن مرسوم 23 أوت 1893م أدخل تمثيل المسلمين لهذا المجلس، وعددهم 10 أعضاء منهم : أربعة (04) عن المندوبية المالية للأهالي ، وثلاثة (03) نواب أهالي عن المجالس العامة للعمال ، و ثلاث (03) أعيان من الأهالي يعينهم الحاكم ، وبذلك يكون المجلس الأعلى مشكلا من 60 عضوا منهم 10 أعضاء من الأهالي . ومن أبرز مهامه هي التداول والتصويت على مشروع الميزانية الذي يكون قد أعد من قبل الحكومة وصادقت عليه المندوبيات المالية ، ويدعى كذلك للتداول على مشاريع القروض و مشاريع الأشغال العمومية، وكل القضايا المتعلقة بإدارة الجزائر التي يعرضها عليه الحاكم العام، باستثناء القرارات السياسية ²⁴.

- **المندوبيات المالية:** أسست المندوبيات المالية بمرسوم صادر يوم 23 أوت 1898، بهدف تقديم الاستشارة للحكومة العامة حول المسائل المتعلقة بالضرائب ، وهي هيئة منتخبة ، تسمح لدفعي الضرائب الفرنسيين أو الرعايا الفرنسيين في الجزائر من إبلاغ صوحتهم حول كل القضايا المتعلقة بالضرائب ، و قد قسمت إلى ثلاث مندوبيات، مثلت كل واحدة فئة معينة ، وتشكلت الأولى من أربعة وعشرين (24) عضوا ينتخبهم مباشرة الكولون، بالاقتراع الفردي، على أساس ثمانية عن كل عمالة وتتكون المندوبية الثانية من أربعة وعشرين (24) عضوا كذلك، يتم انتخابهم مباشرة بالاقتراع الفردي على أساس ثمانية عن كل عمالة ، من قبل دفعي الضرائب من غير الكولون المسجلين في سجلات مصالح الضرائب المباشرة أو الضرائب الأخرى ، أما الثالثة فتتكون من واحد وعشرين (21) أهلي مسلم؛ منهم: تسعة (09) مندوبين من المناطق المدنية ينتخبون بالاقتراع الفردي، على أساس ثلاثة عن كل عمالة من قبل المستشارين البلديين الأهالي، في البلديات الكاملة الصلاحيات، ومن قبل الأعضاء الأهالي للجان البلدية في البلديات المختلطة ؛ ستة (06) مندوبين عن الأهالي في الأقاليم تحت القيادة، على أساس إثنا (02) عن كل عمالة، يعينهم الحاكم العام على أساس اقتراح لثلاث قوائم يقدمها الجنرالات قادة النواحي الثلاث؛ ستة (06) مندوبين قبائل يتم انتخابهم عن

طريق الاقتراع ، من قبل قادة الجماعات ²⁵. وقد كان دور هذه المندوبيات المالية سيبقى ضيق ومحدود في مجرد تقديم المشورة للحكومة العامة لولا صدور قانون الاستقلال المالي في 19 ديسمبر 1900م ، الذي نص على تأسيس ميزانية خاصة بالجزائر ²⁶ ، لتصبح المندوبيات المالية تصادق على ميزانية الجزائر ثم يصوت عليها المجلس الأعلى قبل عرضها على وزير الداخلية والمالية إلى غاية صدور القانون الأساسي للجزائر عام 1947م ، حيث أصبحت الميزانية من اختصاص الجمعية الجزائرية المنشأة إثر قانون 1947، التي تناقشها وتصوت عليها ، ولم يدم هذا الوضع كثيرا ، فقد حلت في 12 أبريل 1956 من قبل الحاكم العام والوزير المقيم "روبير لاقوست" (Robert Lacoste) بسبب ظروف الثورة والتمثيل غير العادل الذي عرفه ، وصار الوزير المقيم هو الذي يعد الميزانية ويقوم بتنفيذها من دون مراقبة من طرف هيئة منتخبة ²⁷. أما عن التمثيل في هذه المندوبيات المالية فقد كان يميل لصالح الأوروبيين ، فالفرنسيين الذين بلغ عددهم 591379 نسمة سنة 1901 يرسلون إلى المندوبيات المالية 42 مندوبا أي حوالي ثلثي المقاعد ، بينما يرسل الجزائريون الذين بلغ عددهم في نفس السنة حوالي أربعة ملايين نسمة 21 مندوبا فقط ، أي ثلث المقاعد ²⁸.

- المجالس العامة: من أبرز صلاحيات المجالس العامة ، هي المصادقة على ميزانية العمالة ، فقد حدد مرسوم 23 سبتمبر 1875 بأن مشروع ميزانية العمالة يهيئ ويقدم من قبل عامل العمالة ، ثم يعرض على مجلس العمالة لتتم المداولة والمصادقة عليه ، على أن تصدر الميزانية المصادق عليها بواسطة قرار من الحاكم العام ، وتكون مقسمة إلى قسمين : ميزانية عادية ، وميزانية استثنائية ²⁹.

- المجالس البلدية : عرفت الجزائر نوعين من البلديات هما البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة ، ففي المناطق المدنية حيث تكثر الفئة الكولونيالية استحدثت البلديات كاملة الصلاحيات منذ عام 1847م ، ثم نظم سيرها مرسوم 27 ديسمبر 1866م ، الذي حدد تمثيل المسلمين والإسرائيليين والأجانب بثلث (3/1) أعضاء المجلس البلدي ، ثم رفع مرسوم 7 أبريل 1884 عدد المستشارين المسلمين الأهالي إلى الربع (4/1) ليرتفع تمثيلهم إلى

الثلث (3/1) إثر إصدار مرسوم 13 جانفي 1914م . أما في البلديات المختلطة التي أسست بموجب قرار 20 ماي 1868م ، فكانت لها لجان بلدية تضم عددا من الأعيان والقياد تحت سلطة المتصرف الإداري³⁰ . و من أبرز مهام المجالس البلدية بناء على الأمرية الملكية الصادرة في 28 سبتمبر 1847م في الجانب المالي هي المداولة على ميزانية البلدية التي يعدها رئيس البلدية ، وذلك من حيث المداخل والمصاريف العادية أو الاستثنائية ، وللمجلس الحق في تحديد الرسوم والتعريفات المتعلقة بمداخل البلدية و المداولة على المشاريع المختلفة) طرق ، أماكن عامة، صيانة الشوارع...الخ) ، وتحديد المصاريف ومنها مصاريف التعليم والمؤسسات الدينية الموضوعة تحت وصاية البلدية³¹ .

5. الموارد المالية في الجزائر المستعمرة

اعتمدت السلطات الاستعمارية على عدة موارد مالية لإدارة المالية العامة في المستعمرة ، بعضها استمدت من النظام المالي الفرنسي ، وبعضها الآخر من النموذج المحلي (العثماني - الإسلامي) ، وهي :

- **الضرائب** : اتسم النظام الضريبي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي بالازدواجية ، حيث أرغم الجزائريون على دفع الضرائب الخاصة بهم والتي كانوا يدفعونها للعثمانيين قبل سنة 1830م ، إلى جانب الضرائب التي يدفعها الفرنسيون في بلادهم³² . وعرفت الأولى بالضرائب العربية، ومن أبرزها العشر والحكر والزكاة واللزعة والعسة أو اللوسة وحق البرنوس³³ ، أما الثانية فعرفت بالضرائب الأوروبية ويدفعها الأهالي والمعمرون ، ومنها ضرائب المهن ورسم البحر وضريبة الكراء³⁴ . وقد كان الأهالي يدفعون الجزء الأكبر من الضرائب التي تمول ميزانية الحكومة العامة والبلديات والعمالات، فمن إيرادات إجمالية قدها 35 مليون فرنك سنة 1880م دفع الجزائريون 22 مليون موزعة كالتالي: 13-14 مليون ضرائب عربية ، 2.3 مليون ضرائب إضافية ، 0.8 مليون ضرائب استثنائية، 5 مليون رسوم بلدية ، 0.85 مليون رسوم مباشرة وغير مباشرة . وبذلك فقد كان الجزائريون (الأهالي) يشاركون بشكل واسع في إيرادات الميزانية بينما أغلب المصاريف تنفق على المعمرين³⁵ .

- **الغرامات** : فرضت السلطات الاستعمارية على الجزائريين الكثير من الغرامات خلال فترة الاحتلال، ومن بينها الغرامات التي كانت تفرضها مصالح الغابات على الأهالي الجزائريين بتهمة الرعي غير الشرعي ، حيث حررت هذه المصالح ما بين 1883-1890م 96750 محضر عقوبة ضد الجزائريين وفرت للخزينة الاستعمارية 1.658.000 فرنك عام 1890م³⁶.

- **المخصصات المالية من الحكومة الفرنسية** : من بين أبرز المخصصات المالية التي خصصتها الحكومات الفرنسية لتمويل حركة الاستيطان في الجزائر ، هو المبلغ المالي الذي خصصته حكومة الجمهورية الثانية عام 1848م والمقدر بـ 50 مليون فرنك بمهدف نقل 200 ألف مستوطن إلى الجزائر وإنشاء مستعمرات زراعية لهم وإعطائهم امتيازات لإنشاء مشاريع صغيرة خاصة لفئة العمال الثائرين في باريس³⁷ . وقد استمر تمويل الحركة الاستيطانية خلال فترة الجمهورية الثالثة؛ حيث رصدت الدولة الفرنسية مبالغ مالية سنوية معتبرة من الميزانية الفرنسية، كان يصوت عليها البرلمان ، ففي سنة 1870م رصدت الحكومة 1.160.514 فرنك ، ثم ارتفع المبلغ إلى 4.131.531 فرنك عام 1880م ، وبعدها أخذ المبلغ يتراجع إلى أن وصل سنة 1900م إلى 2.126.023 فرنك³⁸.

- **القروض** : بعد حصول الجزائر على الاستقلال المالي في ديسمبر 1900م ، تجددت الدعوة إلى الاقتراض بمهدف تمويل مشاريع كبرى للأشغال العمومية يصعب إنجازها بالموارد المالية التي تتوفر عليها المستعمرة، بعد أن كان البرلمان الفرنسي قد رفض ذلك في عهد الحاكم العام " تيرمان " 1881-1891م ، وفي هذا الإطار كانت قضية الاقتراض هي أول انشغال طرحته الحكومة العامة على المندوبيات المالية في الدورة الاستثنائية ليوم 4 نوفمبر 1901م ، حيث انتهى النقاش إلى مقترح اقتراض 50 مليون فرنك من مؤسسات عمومية فرنسية مثل صندوق الإيداع أو صندوق التقاعد ، و يوزع المبلغ كالتالي: 31 مليون فرنك ... للأشغال العمومية بما فيها مراكز البريد. 9 مليون فرنك... للغابات . 10 مليون فرنك... للاستيطان . وبعد العديد من المداولات في المندوبيات المالية واشتراط المندوبية الأهلية (الفرع العربي والقبائلي) بأن لا يؤدي القرض إلى زيادة فرض ضرائب جديد على الأهالي، وافقت المندوبيات على مشروع

الاقتراض³⁹ . وبذلك يمكننا القول بأن أغلبية الموارد المالية التي استعملت في تنفيذ السياسة الاستيطانية وتجهيز الجزائر المستعمرة كانت من الضرائب التي يدفعها الجزائريون (الأهالي) و الإعانات والقروض التي تأتي من فرنسا .

6. آثار و انعكاسات السياسة المالية الفرنسية في الجزائر.

كان للسياسة المالية دور كبير في تمكين الفئة الكولونيالية من الاستحواذ على موارد البلاد وخدمة المشروع الاستعماري في الجزائر على أمل إبقاء الجزائر كمستعمرة إلى الأبد ، حتى وصلت هذه الأقلية إلى التفكير في الاستقلال بالجزائر ، بينما أخضع الشعب الجزائري للفقر والجهل والمرض.

1.6 على الفئة الكولونيالية

أدت السياسة الاقتصادية و المالية الفرنسية في الجزائر إلى توسع الحركة الاستيطانية ، و تطور زراعة المحاصيل التجارية وعلى رأسها زراعة الكروم والحمضيات والتبغ ، وأمام الحاجة إلى تصدير هذه المنتجات توجهت الحكومة العامة إلى تعزيز المنشآت القاعدية من سكك حديدية وطرق وموانئ بغرض تصريف هذا الإنتاج لتلبية حاجيات السوق الفرنسية و الأسواق الأوروبية . وهو ما زاد من ثراء المستوطنين الذين حققوا أرباحا طائلة بعد أن حولوا نمط الإنتاج في الجزائر القائم على تلبية حاجيات السكان إلى اقتصاد رأسمالي هدفه الأساس هو تحقيق الأرباح الطائلة على حساب المجتمع الأهلي ، وفيما يأتي توضيح لأبرز هذه الآثار :

- توسع الحركة الاستيطانية وسيطرة المعمرين على القطاعات الحيوية في الجزائر

كان للدعم المالي المقدم من الحكومات الفرنسية في باريس والحكومة العامة بالجزائر ، دور هام في توسع الحركة الاستيطانية بالجزائر فقد خصصت الجمهورية الثانية إثر ثورة 1848م والمشاكل الاجتماعية التي نجمت عنها مبلغ 50 مليون فرنك لإنشاء مستعمرات زراعية وإعطاء امتيازات لإنشاء مشاريع صغيرة لفائدة العمال الثائرين في فرنسا ، حيث قررت هذه الأخيرة إرسال حوالي 12000 منهم إلى الجزائر كدفعة أولى على أن تستمر عملية التمويل على عدة سنوات⁴⁰ . كما خصص جزء من مبلغ القرض البالغ 50 مليون فرنك، الذي تم

اقتراضه من المؤسسات المالية الفرنسية بعد إعطاء الجزائر الاستقلال المالي عام 1900م إلى الاستيطان والبالغ 10 مليون فرنك⁴¹. ومع تطور الحركة الاستيطانية تمكن المعمرين من امتلاك 2.726.000 هكتار في حدود عام 1954م موزعة على 22.037 مزرعة ، وكان حوالي 10% من السكان الأوروبيين الذين يزاوون الزراعة يجنون 55 % من قيمة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في الجزائر ، وكانت أملاك الاستيطان الريفية تمثل عام 1954م رأسمال يقدر بنحو 600 مليار فرنك قديم ودخلا سنويا صافيا قدره 93 مليار فرنك، وفي قطاع الخدمات كان الأوروبيون مجتمعاً مسيطرًا حيث يمثلون 92.8 من الكوادر العليا و 82.4 من الفنيين ورؤساء الأجهزة في المشاريع ، وبذلك فقد تمتع أغلب أفراد المجتمع الكولونيالي بمستوى معيشي رفيع حيث اعتبر إحصاء سنة 1951م بأن 560000 شخص من الفئة الكولونiale هم بورجوازيون⁴².

- تمويل الزراعة الرأسمالية

بعد عملية الاستيطان الأوروبي والاستيلاء الجماعي على أراضي الجزائريين ، أخضعت السلطات الاستعمارية الزراعة لمخططات الاستثمار الرأسمالي ، حيث جلبت الشركات الزراعية الكبرى إلى الجزائر، ومنها مؤسسة الهبرة والمقطع التي تحصلت على 24.000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية ، والشركة الجزائرية العامة التي استحوزت على 100.000 هكتار والشركة السويسرية على 20.000 هكتار⁴³. وقدمت البنوك القروض الزراعية بفوائد مخفضة لصغار المعمرين مما أدى إلى ازدهار زراعة المحاصيل التجارية وعلى رأسها زراعة الكروم والحمضيات والحبوب والتبغ، و التي كانت موجهة بشكل عام نحو التصدير ، وكان قطاع الكروم هو أكبر مستفيد من المؤسسات البنكية بتشجيع من الحكومة خاصة إثر أزمة وباء " الفيلوكسيرا " الذي ضرب الكروم في فرنسا عام 1880م ، فقد تمكنت حكومة الجمهورية إثر تجديدها لامتياز بنك الجزائر عام 1880م - في الميدان النقدي - من دفعه إلى تخصيص 20 مليون فرنك لصالح المعمرين ، فتوفرت القروض ذات الفائدة الضعيفة للمعمرين ، وبفضل عمل البنك تأسست مصارف في جميع الأماكن التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين وبالتالي تمكنوا من

الحصول على التجهيزات وتوسيع الحقول والاقتراض بدون استثناء ، فتوسعت مساحة الكروم من 4632 هكتار عام 1860م إلى 110.042 هكتار عام 1890م ، وزاد الإنتاج إلى 3.5 مليون هكتولتر وبلغت قيمة الصادرات 132 مليون فرنك عام 1899م . وهو ما منح حياة الرخاء للمراكز الاستيطانية وأسهم في تدعيم ميزان المدفوعات الفرنسي وجعل فرنسا تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج الخمر في العالم⁴⁴ . وقد علق " عدي الهواري " على التحول الاقتصادي نحو الرأسمالية التجارية الذي عرفته الجزائر بقوله : " خلقت الرأسمالية الكولونيالية جملة من النشاطات الاقتصادية الموجهة بشكل عام نحو التصدير ، نقصد بها القطاع الزراعي الحديث الذي ينتج الخمر والحمضيات والخضار فضلا عن الصناعات الإستخراجية . ويساهم قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي هو أيضا في عملية التصدير بإنتاجه الحبوب ومنتجات تربية الماشية " ⁴⁵ .

- تجهيز المستعمرة بالهياكل القاعدية

لقد كان بناء المنشآت القاعدية أحد مهام جيش الاحتلال في المراحل الأولى للتوسع الاستعماري ، و بعد فرض الهيمنة الاستعمارية على معظم أرجاء البلاد بدأت تنتشر بعض الآراء الداعية إلى تأسيس شبكة من الهياكل القاعدية (سكك حديدية ، طرق برية ، جسور ، سدود، قنوات ري ، موانئ) بهدف تحويل الجزائر إلى مستعمرة مزدهرة تكون مفخرة لفرنسا ومظهرا من مظاهر قوتها ، وذلك بالاعتماد على قرض من المؤسسات المالية الفرنسية ؛ لتنفيذ هذه الأشغال الكبرى. ومن أبرز هؤلاء الجنرال " شابو- لاتور " Chabaud- Latour ، القائد الأعلى لهندسة الجيش الإفريقي ، الذي كان من أبرز الداعين إلى إقامة شبكة متكاملة من السكك الحديدية المترابطة مع بعضها البعض ⁴⁶ . وكانت بذلك السكك الحديدية من أبرز المنشآت القاعدية الضرورية لازدهار المستعمرة غير أنها تحتاج إلى أموال طائلة لإنجازها يصعب توفيرها من موارد الجزائر ، و قد تم الاعتماد في البداية على استثمارات الشركات الأوروبية والفرنسية ، وفتحت الجزائر أمام المستثمرين الرأسماليين واستمر الأمر إلى غاية إعطاء الجزائر استقلالها المالي عام 1900م ، و اقتراض الحكومة العامة مبلغ 50 مليون فرنك ، لتنفيذ مشاريع الهياكل القاعدية و توسيع الاستيطان ، حيث خصص جزء من أموال هذا القرض

لاستكمال السكك الحديدية و توحيد خطوطها في مؤسسة واحدة . و أما الخطوط الأولى التي تم تنفيذها فهي :

- خط الجزائر البليدة ، والذي تحصلت شركة انجازها على موافقة المجلس الأعلى للجسور والطرق عام 1855 بتكلفة تبلغ 12 مليون فرنك وطول قدره 54 كلم .
- خط فليب فيل - سطورة إلى قسنطينة 83 كلم ، وهو من أصعب الخطوط لتضاريس المنطقة الوعرة ، ولكن الشركة المنجزة المشكلة من مستثمرين انجليز، رأت أن النشاط التجاري في المنطقة يغطي تكاليف المشروع ، فمنها تصدر أغلب المحاصيل والمنتجات إلى أوروبا.
- خط وهران نحو سيق، لم يثر هذا الخط الكثير من الاهتمام ، امتد على طول 54 كلم في أرض مستوية ، وكان الأقل تكلفة⁴⁷.

2.6 على المجتمع الجزائري

كانت لهذه السياسة المالية الاستعمارية آثار وخيمة على المجتمع الجزائري ، حيث انتزعت منه أجياد أراضي، وأثقل كاهله بالضرائب ، وضرب نموذج إنتاجه التقليدي ، ولم يستفد مثل المعمرين من القروض البنكية لتنمية وتطوير نشاطه الاقتصادي ، ولم تخصص المجالس المختلفة الأموال الكافية لتلبية احتياجاته التعليمية والصحية وهو ما نبرز فيما يأتي :

- فرض ضرائب باهظة على الجزائريين

لم تكتف السلطات الاستعمارية بحرمان الشعب الجزائري من مصادر الرزق بالاستيلاء على أخصب وأجود الأراضي الجزائرية وتوزيعها على المعمرين ، بل عمدت إلى إثقال كاهله بضرائب جائرة حيث فرضت عليه نوعين من الضرائب هي الضرائب العربية والضرائب العامة (الفرنسية)، ولذلك كانت نسبة مساهمة الجزائريين من مجموع قيمة الجباية عالية ، ومع ذلك لم يتمتعوا بثمرات ما يدفعون ، حيث كان المستوطنون يستحوذون على نصيب الأسد من الميزانية ويلقون بالفتات إلى المسلمين، وهو ما أدى إلى تعاظم فقر المجتمع الجزائري⁴⁸.

وكنا قد أشرنا سابقا إلى بعض تلك الأرقام التي تبين ذلك هذا الواقع المحف في حق الجزائريين ، فمن بين إيرادات إجمالية قدها 35 مليون فرنك سنة 1880م ، دفع الجزائريون 22 مليون

موزعة كالتالي : 13-14 مليون ضرائب عربية ، 2.3 مليون ضرائب إضافية ، 0.8 مليون ضرائب استثنائية، 5 مليون رسوم بلدية ، 0.85 مليون رسوم مباشرة وغير مباشرة . و بذلك فقد كان الجزائريون (الأهالي) يشاركون بشكل واسع في إيرادات الميزانية بينما أغلب المصاريف تنفق على المعمرين ⁴⁹ .

- إفقار المجتمع الجزائري وتدهور مستوى معيشتهم

أدت السياسة الاقتصادية والمالية الفرنسية التي طبقت في الجزائر إلى إفقار الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم إلى أحد أدنى المستويات في العالم ، فتحولوا من ملاك للأرض إلى عمال زراعيين يستغلهم المستوطنون ، وتضاءلت الأجور ، حيث كانت تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي في مطلع القرن العشرين ، أما مساكنهم ، فلم تكن سوى : الكوخ المسمى " القُربي " أو الخيمة في الصحراء و المناطق السهلية ⁵⁰ . كما بلغ الأمر في العديد من الفترات إلى حد انتشار المجاعات وعلى رأسها المجاعة الكبرى لسنتي 1867-1868 ، التي هلك خلالها خمسمائة ألف جزائري ، بسبب إدخال الجزائر في النظام الاقتصادي الرأسمالي و تغيير البنية الإنتاجية ، بالتركيز على زراعة المحاصيل التجارية خاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية بين الجزائر وفرنسا ، على حساب إنتاج المحاصيل المعاشية ⁵¹ .

- ضعف الإنفاق على قضايا المسلمين الجزائريين.

نتج عن سيطرة الفئة الكولونبالية على مختلف المجالس ومنها البلديات تسخير مواردها المالية لخدمة الكيان الاستيطاني و إهمال قضايا المسلمين الاجتماعية والثقافية والدينية ، ومن بين الأمثلة على ذلك ، ما ذكره المفتش العام " أوكتاف ديون " بقوله « مقر مقاطعة يضم سكانا أوروبيين تعدادهم 4.000 نسمة قام بتخصيص قصر قيمته 700.000 فرنك لمصلحة البلدية » ورفض أن يشيد حائطا لمقبرة المسلمين ؟ ، وفي مثال آخر أورد " شارل روبير أجرون " أنه في تيزي وزو التي كان سكانها من القبائل والبالغ عددهم 30.000 نسمة يدفعون ، " ثلثي ضرائب البلدية على الأقل " بحسب مدير شؤون الأهالي، حصل فيها مايقارب 1319

أوروبي على تشييد كشك للموسيقى ، بينما كان سكان منطقة القبائل يطالبون دون جدوى بعدد من عيون الماء فقط ⁵². كما كانت الأقاليم العسكرية تمول ميزانيات العمالات دون أن تتلقى في المقابل تقريبا أي شيء من المجالس العامة ، حتى أن أحد العقداء ، وهو مدير الهندسة ، احتج سنة 1898م لدى المجلس العام في وهران ، حيث حصل خلال عشر سنوات مبلغ 4.583.643 فرنك ، في حين لم يمنح في المقابل إلا 1.5 من هذا المبلغ ⁵³.

7. الخاتمة :

وبعد هذه الدراسة للسياسة المالية التي طبقتها فرنسا في الجزائر طيلة فترة الاحتلال ، أمكننا الخروج بالنتائج الآتية:

- اعتمدت السلطات الاستعمارية بعد احتلال الجزائر عام 1830م ، سياسة مالية واقتصادية منحازة إلى الفئة الكولونيالية، بهدف ترسيخ الوجود الاستعماري في الجزائر ، وذلك في سياق المد الاستعماري التي يقوم على نهب موارد المستعمرات الاقتصادية وتعميرها بالمستوطنين الأوروبيين وربط اقتصادها بالدول الاستعمارية وفرض سياسات و قوانين استثنائية على شعوبها المقهورة.

- تباينت السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر طيلة الاحتلال الفرنسي للبلاد ، ، حيث يمكننا أن نميز مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة العمل على دمج المصالح والموارد المالية الجزائرية في الميزانية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر ؛ وذلك من خلال ضبط الميزانية المحلية (البلديات والعمالات) ، وميزانية المديرية والمصالح التي تقع على عاتق الميزانية الفرنسية في باريس ، عبر دمجها في هذه الميزانية من خلال وزارة الحربية حتى سنة 1870م ثم وزارة الداخلية بعد ذلك . وأما الثانية فهي مرحلة اعتماد سياسة الاستقلال المالي التي جاء بها قانون 19 ديسمبر 1900م وامتد العمل بها إلى غاية الثورة التحريرية ؛ حيث أصبحت للجزائر ميزانية خاصة يعدها الحاكم العام وتصوت عليها المجالس المالية في الجزائر ،تحدد فيها نفقات وموارد البلاد .

- لم تتمكن سلطات الاحتلال من إقامة نظام مالي مكتمل الهياكل في الجزائر إلا بعد فترة طويلة شملت القرن التاسع بالكامل وامتدت إلى القرن العشرين ، و ذلك بسبب جملة من العوامل من أبرزها : المقاومة الجزائرية القوية للاحتلال ، وارتجالية سياسة الحكام العاملين ، والتطورات السياسية التي عرفتها فرنسا من حكم إمبراطوري وبخاصة سياسة نابليون الثالث إلى حكم جمهوري في عهد الجمهورية الثالثة ابتداء من سنة 1870م التي كثفت من قراراتها لصالح الفئة الكولونيالية ، ثم ظروف الحرب العالمية الثانية ، والإصلاحات التي تلتها . ومن أبرز هذه الهياكل والمؤسسات التي قام عليها النظام المالي في الجزائر هي : الخزينة العامة وإدارة الضرائب والجمارك و بنك الجزائر الذي خصص دون غيره من البنوك بصلاحيات إصدار الأوراق المالية، بالإضافة إلى المجالس التي لها صلاحية التداول على الميزانية سواء على المستوى المحلي في المجالس البلدية والمجالس العامة للعمليات أو على المستوى المركزي من خلال المجلس الأعلى والمندوبيات المالية التي أسست عام 1898م ، ثم الجمعية الجزائرية التي جاء بها دستور 1947م .

- من أهم مؤسسات النظام المالي الفرنسي في الجزائر هي المندوبيات المالية التي أسست عام 1898م بغرض تقديم الاستشارة للحاكم العام في المسائل المالية والاقتصادية ، ثم عززت صلاحياتها بقانون الاستقلال المالي الصادر في عام 1900م، حيث صارت تتداول على مشروع الميزانية التي يقترحها الحاكم العام وتصادق عليها ولها الحق في فرض الضرائب أو إلغائها وتحديد قيمتها وتعديل الوعاء الضريبي المعني بها باستثناء الحقوق الجمركية . غير أن هيمنة الفئة الأوروبية على هذه الهيئة المالية بأكثر من الثلثين (48 عضوا) في مقابل (21 عضوا) للمسلمين الجزائريين ، جعلها تعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي للفئة الكولونيالية بينما لم تمكن المسلمين من أي تنمية ترفع من مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، على الرغم من اتخاذها منبرا للتعبير عن قضاياهم وانشغالهم أمام السلطات الاستعمارية.

- اعتمدت السلطات الاستعمارية على عدة موارد مالية لإدارة المالية العامة في الجزائر المستعمرة، استمدت بعضها من النظام المالي الفرنسي ، وبعضها الآخر من النموذج المحلي (العثماني - الإسلامي) ، وهي : الضرائب (العربية والعامة) و الغرامات التي كانت تفرض

على الأهالي ، والمخصصات والإعانات من الحكومة الفرنسية والحكومة العامة ، والقروض بعد إعطاء الجزائر استقلالها المالي . وبذلك كانت أغلبية الموارد المالية التي استعملت في تنفيذ السياسة الاستيطانية وتجهيز الجزائر المستعمرة من الضرائب التي يدفعها الجزائريون (الأهالي) و الإعانات و القروض التي تأتي من فرنسا.

- لعبت السياسة الجمركية التي طبقتها فرنسا في الجزائر دورا رئيسا في ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا وتوجيهه ليكون مكملا للاقتصاد الفرنسي ، فحصرت التعامل التجاري في الأسواق الفرنسية فقط ، و ألغت الحواجز الجمركية وسمحت للسلع الجزائرية بالدخول إلى فرنسا دون رسوم جمركية مع فرض رسوم على كل السلع التي تدخل إلى الجزائر من الأسواق الخارجية بمثل الرسوم التي تفرض عند دخولها إلى فرنسا ، ثم صدر قانون 29 ديسمبر 1884 الذي نص على الوحدة الجمركية بين فرنسا والجزائر.

- أنتجت السياسة المالية الفرنسية التي طبقت في الجزائر فئة كولونيالية تمتعت في غالبيتها الساحقة بمستوى معيشي رفيع ، حيث اعتبر إحصاء 1951م بأن 560000 شخص من هذه الفئة هم بوجوازيون.بينما تعرض الجزائريون إلى الإفقار وانخفاض مستوى معيشتهم إلى أحد أدنى المستويات في العالم .

- حملت هذه السياسة المالية والاقتصادية المحففة في حق الجزائريين المسلمين بذور فناء النظام الاستعماري في حد ذاته إذ لم تتوقف مقاومة الجزائريين لهذه السياسة الاستعمارية في أبعادها المختلفة طيلة فترة الوجود الاستعماري في الجزائر ، والتي كللت بطرد النظام الاستعماري واستعادة السيادة الوطنية عام 1962م بعد ثورة تحريرية مظفرة .

8. قائمة المراجع:

- ¹ مسعود دراوسي : السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005-2006 ، ص 49
- ² بوري محي الدين : دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010 ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة سيدي بلعباس ، 2017-2018 ، ص ص 28-29
- ³ أوكيل حميدة : دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة بومرداس ، السنة الجامعية 2015-2016 ، ص 10
- ⁴ Joseph Boudot : Le Régime financier de l'Algérie, Thèse ,de doctorat ès sciences politiques et économiques, faculté de droit, université de Paris , Imprimerie Berger levrault ,nancy, 1900
- ⁵ Claude Collot : Les institutions de L'Algérie Durant la période coloniale (1830-1962),cnrs, paris.opu,alger,1987, p 203.
- ⁶ في مجال التنظيم المدني ، فقد وضع القرار الصادر في أول سبتمبر 1834م، وظائف الإشراف الإداري المدني وحددها بعدما كان الأمر المؤرخ في 22 جويلية قد أعلن إحداث تلك الوظائف .و قد قام المشرف الإداري « تحت إمرة المحاكم العام بالإشراف على أقسام الإدارة المدنية » على غرار محافظي فرنسا، إلا «فيما يخص الأملاك العمومية» التي أسندت صلاحيات الإشراف عليها إلى مدير المالية، الذي اختص بالإدارة الإقليمية والبلدية، والاستعمار، والأشغال العمومية والتعليم العمومي. وكان هو « الأمر بصرف جميع النفقات العمومية » غير العسكرية منها . شارل اندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة جمال فاطمي وآخرون ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 ص 203
- ⁷ Op-cit , p p 203-204
- ⁸ Joseph Boudot : op-cit, p p 6-10
- ⁹ Claude Collot, op-cit , p 204
- ¹⁰ François Bobrie : finances publiques et conquête coloniale : le cout budgétaire de l'expansion française entre 1850 et 1913, Annales, économies, sociétés, civilisations.31 année , N.6,1976 ,p 1226 .
w.w.w.persee.fr/doc/ahess.

- ¹¹ Claude Collot, op-cit , p 204
- ¹² Joseph Boudot, op-cit , pp 13 -17
- ¹³ Claude Collot, op-cit , p 204
- ¹⁴ Ibid , p 205
- ¹⁵ Le Mobecheur : Loi portant création d'un budget spécial pour l'Algérie, N°4269, 52° Année, 26 décembre 1900
- ¹⁶ Claude Collot, op-cit , p 205
- ¹⁷ Ibid ,p 236
- ¹⁸ أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، دار المعارف ، الجزائر، (د. ت)، ص 258
- ¹⁹ المرجع نفسه ، ص ص 260 - 261
- ²⁰ عبد الحكيم رواحنة : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، شهادة ماجستير في التاريخ ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2013- 2014 ، ص ص 45-46
- ²¹ Moniteur Algérien, A20, N1136, 25 aout 1851
- ²² IREL, ANOM : Banque D'Algerie et de Tunisie (220 AQ),
<http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ark:/61561/wz818qoporb>.
- ²³ عميراي حميدة وآخرون : آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 66
- ²⁴ Rouard de Card Edgard : La représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algerie، A.Pedone ,Editeur ,paris,1909, p 15
- ²⁵ Journal officiel de la république française, trentième année, N° 229, 25 aout 1898, p5270. Et, Alain Chartroit : Jacques Bouveresse, Un parlement colonial ? Les délégations financières algériennes 1898-1945. 1, L'institution et les hommes ; 2, Le déséquilibre des

réalizations, Revue d'histoire moderne & contemporaine, n 59-1, 2012/1, p.p. 208-210. <https://www.cairn.info/revue-d-histoire-moderne-et-contemporaine-2012-1.htm>, consulte le 20/03/2021.

²⁶Alain Chartroit: op-cit , p.p 208-210

²⁷بوعلام بن حمودة : الثورة الجزائرية ، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2014، ص ص

85-86

²⁸صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ديوان المطبوعات

الجامعية،الجزائر،1984،ص ص 115-116

²⁹محمد بليل : المجالس العامة للعمال في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954 ، أطروحة

دكتوراه في التاريخ ، جامعة وهران ، 2011-2012 ، ص ص 154-155

³⁰حليسي علي : التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراسم 1870/ 1919 بلدية باتنة - بلدية

بريكة نموذجاً، شهادة ماجستير في التاريخ ، جامعة باتنة ، 2014-2015، ص 36، و كمال بيرم :

بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945، ماجستير في التاريخ ، جامعة

منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2005-2006،ص 71

³¹ Bulletin des lois et ordonnances de puis la révolution, Ordonnance du roi sur L'organisation Municipale en Algerie, 28 septembre 1847,p p 287-290, Disponible sur Gallica,bnf,fr

³²توفيق دحماني : الضرائب في الجزائر 1792-1865م ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، جامعة الجزائر)

بن يوسف بن خدة (السنة الجامعية 2007-2008 ، ص 315

³³الضرائب العربية و هي ، العشر : هي الضريبة الأهم وتمثل في اقتطاع عشر الإنتاج الزراعي ؛

الحكر : ثمن كراء أراضي العزل وأراضي البايك ووسعت لأراضي العرش وكانت منتشرة في عمالة قسنطينة

وتم ضبط هذه الضريبة وضريبة الزكاة بمرسوم 22 أفريل 1863؛

الزكاة : تفرض على الأموال والمواشي ارتكزت في الفترة الاستعمارية على الأنعام من إبل وبقر وغنم ومعز؛

اللزمة : هي ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل في العهد العثماني من القبائل النائية سواء في الجنوب أو في

أقصى الشرق والغرب وفي الجبال في شكل (صوف، سجاد ،خيول ، مواشي، سروج، برانس،وأموال نقدية)

ولم يشرع في تطبيقها بعد الاحتلال الفرنسي إلا ابتداء من 18 جوان 1858 وهي بمثابة حق ولاء القبائل

البعيدة ، وكان يتحملها كل شاب قادر على حمل السلاح تعويضا على دفع الزكاة و العشور، أما في الجنوب فتدفع على كل نخلة بدل الشخص ، قد تنوعت من لزمة النخيل إلى لزمة القبائل الكبرى إلى لزمة المنازل على منازل القرية ...؛

العسة أو اللوسة: ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية التي تأتي إلى الشمال بحثا عن الكالأ والتي انضوت تحت الحكم الفرنسي ، وقد ألغيت عام 1858م ؛

حق البرنوس : كان السكان يقدمونها لجباة الضرائب بغية تغطية مصاريف عملية تقدير الضرائب العربية وجباية مختلف أنواعها . ينظر توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص ص 165-177 ، و عبد الحكيم رواحة : المرجع السابق ، ص ص 38-42

³⁴ عبد الحكيم رواحة : المرجع السابق ، ص ص 42-43

³⁵ عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر ، ترجمة عبد السلام شحاذة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 197 ، ص 102

³⁶ بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر ، 1830-1989 ، ج 1 ، دار المعرفة ، 2006 ، ص 259

³⁷ عبد المالك خلف التميمي : الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1978 ، ص ص 19-20

³⁸ دحمان تواتي: جماعة الملاك الكبار ودورها في توجيه القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر (1900-

1954) أطروحة دكتوراه في التاريخ ، جامعة قسنطينة 2 ، السنة الجامعية 2016-2017 ، ص 25

³⁹G.G.A ,délégations financiers, session extraordinaire de

novembre1901, Note sur un emprunt de cinquante millions à réaliser pour l'exécution d'un premier programme de travaux publics .p p 8-

9.et délégation indigène, section arabe,13 novembre1901,pp 43-44 .

Disponible sur Gallica. Bnf.fr

⁴⁰ عبد الحكيم رواحة : المرجع السابق ، ص 28

⁴¹ Ibid , p44

⁴² شارل روبير أجيريون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات بيروت -باريس،

1982، ص ص 125-128

⁴³ عميرايو احميدة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 42

- ⁴⁴ نادية زروق: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900، دار هومة ،الجزائر، 2014 ، ص 174
- ⁴⁵ عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ، ترجمة جوزيف عبد الله ، ط1، دار الحداثة ، بيروت ، 1983، ص 156
- ⁴⁶ Jules Duval : L'algerie et les colonies françaises, librairie Guillaumin, paris.1877,p 18
- ⁴⁷ Ibid ,p 27
- ⁴⁸ بشير بلاح : المرجع السابق ، ص ص 160-161
- ⁴⁹ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق ، ص 112
- ⁵⁰ بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 161
- ⁵¹ محمد عيساوي ونبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 ، ص ص 147-149
- ⁵² شارل رويير أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، مج2، ترجمة محمد حمداوي وابراهيم صحراوي ، دار الأمة ، طبعة 2013 ، ص 307.
- ⁵³ المرجع نفسه ، ص 308